مترشحو «البلدي» يخصصون ميزانيات أقل من النيابي

مترشحون: ميزانيات الحملات الانتخابية تأثرت بالأزمة المالية وسائل التواصل الإلكترونية ملغاة من حسابات بعض المرشحين

كتبت: زينب إسماعيل

يخصص مترشحو المجالس البلدية ميزانيات أقل من مترشحي المجلس النيابي، لصرفها على حملاتهم الانتخابية في الانتخابات القادمة، إذ يتجاوز سقف ما يخصصه النيابيون ١٠ آلاف دينار، فيما لا يتجاوز ما يخصصه البلديون ١٠ آلاف دينار.

وفي الوقت الذي يؤكد بعض المترشحين أن «حجم الميزانية التي يخصصها المترشح للترويج لنفسه تأثرت بالأزمة المالية»، يذهب آخرون إلى نفي الأمر.

وفيما يركز بعض المترشحين على الأساليب التقليدية للتسويق عن أنفسهم انتخابيا، كالتواصل الدائم مع الناس ونشر الإعلانات، مستثنين من حساباتهم وسائل التواصل الإلكترونية، يهتم آخرون بالوسائل الأخيرة، معللين «اختلاف اهتمام المترشحين بالوسائل الترويجية الحديثة يرجع إلى اختلاف تقديراتهم».

ويرى المترشح البلدي عن الدائرة السادسة بالمحافظة الشمالية، ياسين زينل أن حجم الميزانية التي يخصصها المترشح تعتمد على حجم الامتيازات المتحصلة، إذ أن الامتيازات التي يحصل عليها البلدي أقل من النيابي، إذن فميزانية البلدي لحملته الانتخابية يجب أن تقل ٥٠٪ عن ميزانية النيابي، في الوقت الذي يرفض المترشح البلدي عن ثامنة العاصمة، صادق البصري ما ذهب إليه زينل، إذ يرى أن ما يصرفه البلدي يتقارب وما يصرفه المترشح النيابي، موضحا أن ذلك يظهر جليا وخاصة في المناطق التي يزداد فيها عدد المرشحين.

وطالب زينل برفع سقف رواتب البلديين، إذ أن ١٥٠٠ دينار لا تضاهي شيئا أمام المسئوليات الملقاة على عاتق البلدي وسقف توقعات الناس.

ويخصص زينل حوالي ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ دينار كميزانية لحملته الانتخابية، حيث صرف منها ٣٥٠ دينارا على توزيع المطويات والاستبيانات قبل أشهر قليلة.

كما يعلل سبب تقليصه لحجم ميزانيته إلى تأثير الأزمة المالية، فيما ينفي الأمر البصري، مبينا أن «ما هو مطلوب على المترشح يجب أن يبذله، ولن يتغير شيء»، وعلقت المترشحة عن المجلس النيابي القادم، مريم الرويعي بالقول «بعض المترشحين تابعون لجمعيات سياسية، وأغلب التكلفات تقع على عاتق الجمعية.. من ناحية أخرى رأينا مترشحين يصرفون ببذخ على حملاتهم الانتخابية، حيث يوزعون المكيفات وينشرون إعلاناتهم قبل موعد الإعلانات، إذن الأزمة المالية لم تؤثر على ميزانيات المترشحين».

من جانبه، يحدد البصري مبلغا لا يتجاوز ١٠ آلاف دينار، ذلك أنه صرف في انتخابات عام ٢٠٠٦ ما يقارب ١٠ إلى ١٥ ألف دينار.

وتمنى النائب عن برلمان ٢٠٠٦، الشيخ جاسم السعيدي، والمترشح للنيابي عن برلمان ٢٠١٠، ألا يصرف شيئا في حملته الانتخابية القادمة، متوقعا أنه لن يصرف الكثير، ذلك أن الأمور طبيعية و«ماشية» في المنطقة ولا جديد طارئ على الساحة، حيث ان الناخبين هم ذاتهم، والمترشحون معروفون لدى الناخبين.

من جانبها، رفضت المترشحة بالذات بدائرة السعيدي عن المجلس النيابي، مريم الرويعي التعليق على ما ذكر الأخير، مشيرةً إلى أن «كل حملة انتخابية ولها مستلزماتها من الدعاية والإعلان، والأخير عادةً ما يكون عنصرا أساسيا لأي حملة».

وذكرت الرويعي أنها عزمت تخصيص ميزانية أقل من الميزانية التي خصصتها لحملتها الانتخابية في عام ٢٠٠٦، بحيث لن تزيد على ٣٠ ألف دينار، مضيفةً «دائما العناصر المستقلة بشكل عام يكون التمويل بالنسبة لها أمر في غاية الأهمية، ورغم نقص التمويل وعدم وجود داعمين ماديين من أي جهة، فإن حملتي الانتخابية.. ماشية».

أما المترشح النيابي بسادسة الشمالية، جاسم بن هجرس يعتزم صرف ٩٠٠٠ دينار على حملته الانتخابية، بزيادة مقدارها ٢٠٠٠ دينار عما صرفه في انتخابات عام ٢٠٠٦ للمجلس البلدي.

فيما لا يعلم النائب عادل العسومي، الذي يعتزم ترشيح نفسه مجددا للبرلمان، حجم الميزانية التي سيخصصها لحملته الانتخابية، في الوقت الذي يؤكد أنه صرف ما يقارب ٢٠ ألف دينار.

الوسائل الحديثة منسية

وفيما سبق بعض المترشحين موعد الترويج الرسمي، بنشر إعلانات تتضمن مباركة بالشهر الكريم أو نصح إرشادي، ذهب آخرون إلى إقامة المسابقات ودورات لعب الكرة، في الوقت الذي غاب عن أذهان البعض منهم وسائل التواصل الإلكترونية للترويج عن أنفسهم.

وعن الأساليب المستخدمة من قبل زينل لكسب أصوات الناخبين، بين زينل التواصل اليومي من خلال المجالس في شهر رمضان أو الأشهر الأخرى، ومن خلال المساجد، فضلا عن الوسائل الإعلامية وعمل الاستبيانات.

فيما أحد مترشحي المجلس البلدي بسادسة الشمالية، اعتمد أسلوب الترويج عبر نشر إعلانات تتضمن النصح الإرشادي مرفقةً مع صورٍ له، كدعوة لترك السيجارة.

فيما العسومي بدأ بنشر إعلانات له في بداية شهر رمضان المبارك في بعض المنتديات الإلكترونية، ضمن أسلوب مسابقات تقام أسبوعيا، الفائز منها يحصل على جهاز محمول، ويقول العسومي ان «نشري للإعلانات، ليس سوى التزام لدي مع بعض المنتديات، فضلا عن أنني أتواصل مع بعض المنتديات منذ سنوات كمحاولة للتشجيع».

ويعتمد العسومي على قناعة الناس كأسلوب للتسويق عن نفسه في الانتخابات، فضلا عن أنه سيواصل وجوده الميداني الدائم في الساحات مع الناس كما كان في السنوات الماضية. ذات الأمر سيعتمده البصري، إذ أنه لا يمتلك أشياء جديدة ليضيفها غير التواصل.

أما بن هجرس فيرى أن تكثيف التواصل مع الناس من خلال الوسائل الحديثة أسلوب للتسويق، مؤكدا أنه «لا يحتاج للكثير من الترويج، ذلك أنني إمام مسجد معروف بالمنطقة، وقدمت خدمات اجتماعية لجمعية الإصلاح بذات المنطقة».

وقالت الرويعي إن الأساليب التي يستخدمها المترشح متعددة للترويج عن نفسه، من بينها التقنية الحديثة، التي تعد عوامل مساعدة جدا، وأرجعت اختلاف اهتمام المترشحين بالتقنيات الحديثة كوسائل ترويجية إلى اختلاف التقدير من فرد إلى آخر.

○ مريم الرويعي .

○ ياسين زنيل.

○ صادق البصري.

○ عادل العسومي.

بالشمع الأحمر

ليست رسوماً مقدسة..!

محمد مبارك جمعة

mubarak_bh@yahoo.com

ما المشكلة في أن يعاد النظر بشكل كلي في استراتيجية إصلاح سوق العمل؟ لا نختلف مع مبدأ الإصلاح، فهو مطلب حيوي وخيار رئيسي، لكن ليس من الضروري أن تكون الآليات المستخدمة في تحقيق هذا المطلب سليمة. تماماً كمن يريد الذهاب إلى وجهة معينة لكنه يسلك الطريق الخطأ أو يستقل وسيلة المواصلات الخاطئة.

رجال الأعمال من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعبرون عن احتجاجهم اليومي ضد رسوم سوق العمل، ولولا إحساساهم الفعلي بالضرر الذي يلحق بهم وبالخسائر التي يتكبدونها بسبب هذه الرسوم لما استمروا في الاحتجاج بهذه الطريقة، ولما نظموا الفعالية تلو الفعالية وضجوا بأعلى صوتهم ووصلوا إلى قرار اللجوء إلى المحاكم ومقاضاة هيئة سوق العمل من أجل إيصال وجهة نظرهم الى الهيئة ومن قبل ذلك إلى القيادة العليا في البلاد.

ندرك تماماً أن رسوم سوق العمل باتت محكومة بقانون، وربما يقال إنه بات من المستحيل إلغاؤها أو التنازل عنها، لكن ذلك لا يعني أن مجال النقاش والحوار وإيجاد مخرج مشروع من القانون من خلال تعديل عليه ولو بعد حين بات هو الآخر مستحيلاً. قرار سياسي واحد من جلالة ملك البلاد من شأنه أن يحل هذه الإشكالية بغض النظر عما تقوله هيئة سوق العمل من نظريات وما تتخذه دائماً من مبررات.

هناك من يتهم هيئة سوق العمل بأنها باتت سبباً في إفلاس وإغلاق الكثير من المؤسسات البحرينية، وأن مؤسسات أخرى ستكون في طريقها إلى الانهيار، وبغض النظر عن صحة هذه الاتهامات من عدمها فإنه مطلوب من مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة ومن باقي المؤسسات التي قد يكون لها قرار في هذه المسألة إعادة النظر في رسوم سوق العمل، وفي حزمة الإجراءات المتبعة لإصلاح سوق العمل من أجل تقويم الوضع والوقوف على مكامن الخطأ واستبدالها بما هو ناجع.

ليس من المنطق على الإطلاق أن نعتقد جازمين بأن القرار الاقتصادي غير قابل للخطأ، ومن غير المنطق أن نؤمن بأن كل ما جاء في الرؤية الاقتصادية من أهداف لا يمكن تطبيقها إلا عبر آليات ورسوم محددة و«مقدسة» لا تخضع للتغيير..!

سكان مجمع ٣١٨ لا ينعمون بالكهرباء إلا سويعات

كتبت: زهرة الحمدان

تلقت «أخبار الخليج» أمس سلسلة من الاتصالات حول انقطاعات الكهرباء المتكررة في منطقة الحورة، حيث بات سكان ٤ عمارات سكنية في مجمع ٣١٨ من دون كهرباء مدة تصل إلى ستة أيام، حيث يعاد التيار الكهربائي مدة لا تتجاوز الساعة لتتواصل الساعات الأخرى من دون كهرباء وباتوا يفطرون على ضوء الشموع، وينالون قسطا من الراحة من أماكن عملهم.

ويقول أحد الأجانب المسلمين المقيمين في المنطقة في شارع ١٨٢٦ إنه ونيابة عن سكان العمارات الذين يتجاوز عددهم ٣٥ عائلة قام بالاتصال بطوارئ الكهرباء الذين أفادوا بأن المشكلة تكمن في الكابل الذي تلف بسبب زيادة الأحمال أو مشكلة فنية أخرى لا يمكن التكهن بها، وانهم باتوا ينامون ويصبحون على هذا الموال إلى درجة انه ذهب الى موقع تلقي المكالمات ليتأكد بنفسه من ان المشكلة على طاولة البحث ولكن من دون نتيجة.

ويشير الى ان العمارات تقع أسفلها محلات تجارية ومطعم معروف إلا انه لم يعد يستقبل الزبائن بعد هذه الازمة، ويناشد المقيم المسئولين في هيئة الكهرباء والماء ضرورة توفير مولدات كهربائية متنقلة من أجل توفير الكهرباء لمنازل وشقق هذه العائلات الى حين إصلاح العطب في الكابل وهو ما يجب ان تفعله الهيئة لمواجهة مثل هذه الحالات الطارئة.

إذاعة البحرين وسيط لإرجاع التيار الكهربائي

مازال أهالي مجمع ٨١٢ بمدينة عيسى يقتاتون طعامهم من المسجد القريب منهم بعد بقائهم ٣ أيام الأسبوع الماضي من دون كهرباء، إذ انقطعت في صباح الأحد وعادت الثلاثاء بعد أن دخلت إذاعة البحرين وسيطا لإعادتها.

وأرجع الأهالي سبب الانقطاع الكهربائي إلى قطع موظفي الوزارة الكابل الكهربائي للمجمع عن طريق الخطأ، مضيفا: ظللنا على اتصال مع وزارة الكهرباء ـ لأجل إرجاع التيار الكهربائي ـ التي بقي موظفوها يؤكدون عودة التيار بعد ساعة في كل اتصال هاتفي حتى تلفت كل المواد الغذائية للشهر الكريم.

وقال يونس راشد، أحد سكان المجمع «عندما طلبت التدخل من جلالة الملك، أرشدني العاملون هناك إلى إذاعة البحرين، حينها رفعت شكواي في صباح الثلاثاء عبر الإذاعة وعادت الكهرباء بعدها بساعات».

وأشار راشد إلى أن «وزارة الكهرباء كانت توفر الكهرباء للمحلات التجارية بالمجمع، فيما نحن بقينا طوال فترة انقطاع الكهرباء ننام في السيارة».

ولفت راشد إلى أنه طالب الكهرباء بتعويضه عن المواد الغذائية التي تلفت بسبب الانقطاع الكهربائي، إلا أن الموظفين يؤكدون أن الوزارة تعوض الأفراد عن الأجهزة الكهربائية لا المواد الغذائية، متابعا: الآن أنا أقتات طعامي وأسرتي من المسجد.

المرشح النيابي عيسى القاضي يكرم الفائزين بمسابقة الكيرم

كرم المرشح النيابي عيسى علي القاضي بحضور المرشحين البلديين محمد بخيت ومبارك المغربي والعضو البلدي السابق يوسف بوزيد الفائزين في مسابقة الكيرم التي اقيمت في احد المقاهي الشعبية بالسوق الشعبي مؤخرا.

وقد تم توزيع الجوائز في الخيمة الرمضانية للمرشح النيابي القاضي حيث القى كلمته في بداية الحفل أكد فيها انه من خلال موقعه كعضو بلدي بالدائرة الرابعة بالمحافظة الوسطى فقد بذل جهودا كبيرة مع زملائه اعضاء المجلس البلدي بالوسطى في الاهتمام بقطاع الشباب بالمحافظة الوسطى حيث يشكل قطاع الشباب نسبة ٦٠٪ من اجمالي عدد سكان البحرين.

وقال: لقد قام بدعم وتعاون المجلس البلدي بالوسطى وجميع اعضائه بتنفيذ العديد من المشاريع التي تهم قطاع الشباب من الجنسين حيث تم انشاء العديد من الملاعب الشبابية والمماشي وعدد من الحدائق النموذجية.

وقال ان اعضاء المجلس البلدي يعطون اولوية وأهمية بالغتين في خططهما للمشاريع التي تخدم قطاع الشباب ونحن نأمل ان يواصل الزملاء البلديون المرشحون الجدد في حالة فوزهم اعطاء كل اهتمامهم لقطاع الشباب لما يمثله من قاعدة لتطور الوطن واستقراره وتقدمه بين الدول.

وتقدم القاضي بالشكر الجزيل لكل من ساهموا في الاعداد لهذا الحفل الذي نعتز كثيرا باقامته وتكريم الفائزين من ابنائنا في مسابقة الكيرم وهي من الألعاب الشعبية البحرينية.

وقد شارك في توزيع الجوائز على الفائزين المرشحان البلديان محمد بخيت ومبارك المغربي والعضو البلدي السابق يوسف بوزيد. وقد حضر الحفل أعداد كبيرة من أهالي الدائرة الرابعة بالمحافظة الوسطى.

طالبوا بتعقب الجناة

فعاليات المجتمع تواصل إدانتها لمحاولة الاعتداء على مدير تحرير الوطن

أدان مرصد البحرين لحقوق الإنسان بشدة الاعتداء العنفي الآثم الذي تعرض له الأستاذ مهند أبوزيتون مدير تحرير الوطن. وأعلن مرصد البحرين تضامنه الكامل وبدون أي تحفظ مع الأستاذ مهند أبوزيتون، وفي حقه في الأمن والسلامة الجسدية. كما يؤكد المرصد تضافر الجهود لحماية الحريات الصحفية والصحفيين من أية اعتداءات تنال في النهاية من حرية التعبير والرأي التي كفلها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وكذلك كفلها ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين. إن مرصد البحرين يجدد دعوته للعمل الجاد والهادف بالتعاون مع الصحافة البحرينية من أجل تعزيز دولة المؤسسات والقانون وصيانة حرية الرأي والتعبير من أن تنال منها أعمال العنف والاعتداءات على المدنيين وخاصة أصحاب الكلمة والرأي الذين يمثلون خط الدفاع الأول عن الحريات العامة.

لقد ظل مرصد البحرين لحقوق الإنسان يدعو الجميع إلى الاحتكام إلى صوت العقل، ومقارعة الحجة بالحجة، والكلمة بالكلمة، والرأي بالرأي، بعيداً عن أساليب ووسائل العنف التي تعمل على تقويض حقوق الإنسان في البحرين. ويذكّر المرصد الجميع مرة أخرى بخطورة اتساع دائرة العنف، ويدعو في هذا الصدد إلى تبني استراتيجية وطنية لمحاربته، في مجتمع يقترب كل يوم من تحقيق آماله وتطلعاته عبر عملية سياسية سلسة تؤدي إلى الاستقرار السياسي المنشود على المدى البعيد. كما يلفت مرصد البحرين لحقوق الإنسان النظر إلى ضرورة تفويت الفرصة على كل من يشوش على الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٠، وعدم السماح لهم بتقويض هذا الاستحقاق الوطني الهام لأنه واحدٌ من الحقوق السياسية الهامة التي كفلتها المواثيق الدولية والدستور والقانون الوطني، ولأن الانتخابات هي الوسيلة المثلى لتطوير المجتمعات واستقرارها.

وعبَّر رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الوسطى المترشح النيابي عن الدائرة السابعة عبدالرحمن الحسن عن استنكاره الشديد ودهشته لمحاولة الاعتداء الآثم الذي تعرض له مدير التحرير بصحيفة الوطن مهند أبوزيتون مؤكداً ضرورة تعقب الجناة وتقديمهم للعدالة.

وقال الحسن إن هذا الاعتداء يمثل سابقة خطيرة في مجتمع عرف بأنه مُسالم وأن هذه التصرفات والأفعال غريبة ودخيلة على المجتمع البحريني مضيفاً أن هذه الأعمال لا تمت إلى الدين والوطنية بأي صلة ومن ينتهجها هو شخص يجب نبذه ومعاقبته ومحاسبة كل من يُحرض على هذه الأعمال الإرهابية المشينة.

وإزاء ذلك شدَّد رئيس المجلس البلدي على أهمية دور الصحافة في تنوير الرأي العام وضرورة ممارسة دورها وألا تثنيها هكذا أعمال إجرامية عن القيام برسالتها النبيلة في المجتمع، منوهاً ومستذكراً مسيرتها ودورها الرقابي والتثقيفي الكبير وخصوصاً في السنوات الأخيرة في عهد المشروع الإصلاحي الرائد لجلالة الملك.

وأشار الحسن إلى ان الاختلاف في الرأي مشروع، وأن هناك أدوات ووسائل يمكن من خلالها إيجاد الحلول المناسبة لأي قضية مهما كان حجمها وأبعادها لا أن يكون العنف والإرهاب وإزهاق الأرواح هو السبيل لذلك، وأضاف اننا ندين بأشد العبارات من قام بهذا العمل مهما كانت دوافعه أو من يقف وراءه ونطالب في الوقت ذاته بتعقب الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم في ظل دولة السيادة والقانون.

النائب الفضالة:

«المنبر الإسلامي» تقدمت بـ(١٦) اقتراحاً برغبة و(٧) بقانون للحفاظ على المجتمع

أكد عضو كتلة المنبر الوطني الإسلامي الشيخ ناصر الفضالة أن كتلته أولت ملف الأسرة والمرأة والمجتمع اهتماماً بالغاً حيث تقدمت بـ (١٦) اقتراحاً برغبة و(٧) اقتراحات بقانون يأتي في مقدمتها الاقتراح بقانون بشأن الطفل وإنشاء مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية والتقاعد المبكر الاختياري للمرأة وإنشاء مجلس أعلى للأمن الاجتماعي.

وأوضح أن عددا من الاقتراحات التي تقدمت بها الكتلة أو ساهمت فيها مع الكتل الأخرى تحقق على أرض الواقع كعلاوة الغلاء، وإنشاء مركز اجتماعي في الدائرة الثالثة وغيرها من الاقتراحات التي لا يتسع المجال لسردها.

وأضاف الفضالة أن الاقتراحات السابقة وفي مقدمتها قانون الطفل من شأنها أن تحدث تغييراً هاماً بالنسبة للأسرة البحرينية حيث ان المنظومة التشريعية البحرينية في أمس الحاجة إلى مثل هذه القوانين التي تخدم الأسرة والمرأة والطفل بشكل مباشر وستعمل على استقرار هذه الأسر وحماية المرأة والطفل.

وأشار الفضالة إلى أن الكتلة ستعاود التقدم بعدد من الاقتراحات في هذا المجال والتي سبق أن تقدمت بها في الفصل التشريعي الثاني لكنها سقطت وذلك حرصاً من الكتلة عليها لأهميتها بالنسبة لاستقرار وتماسك الأسرة البحرينية.

وأضاف الفضالة أن من بين الاقتراحات برغبة التي تقدمت بها كتلة المنبر مطالبة وزارة الإعلام بوضع خطة (قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى) لتعميق وحماية الثوابت الدينية والقيم الأخلاقية والوطنية لشعب مملكة البحرين، مستخدمة الإذاعة والتلفزيون ومجال السياحة كنطاق عمل لتحقيق هذه الخطة، وإعداد خطة (قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى) لثقافة الطفل البحريني تتناول كل جوانبها المعرفية والنفسية والتربوية والاجتماعية والروحية، إلغاء جميع الرسوم المتعلقة بالإقامة وتجديد الإقامة عن المرأة البحرينية المتزوجة بأجنبي لزوجها وأبنائها المقيمين في المملكة، إضافة إلى مساواة الموظفة العسكرية بالموظفة المدنية في إجازة الوضع وساعات الرضاعة اليومية وفترة الرضاعة، ووضع آليات وأنظمة لعلاج مشكلة سكن العمال العزاب في المناطق التي تسكنها الأسر البحرينية، وإعفاء زوجة المواطن البحريني (غير البحرينية) من جميع رسوم الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة وأن تعامل معاملة الزوجة البحرينية من حيث العلاج في المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة.

○ ناصر الفضاله.

وواصل الفضالة: كما كان من بين هذه الاقتراحات تشييد صالة مناسبات كبرى متعددة الاستخدامات بعراد، وبناء مبنى اجتماعي ثقافي يخدم أهالي الدائرة الثالثة بالمحرق على الأرض العائدة ملكيتها مؤخراً إلى وزارة الثقافة والإعلام وقد تحقق، وصرف علاوة الغلاء للأرملة والمطلقة والمطلق والرجل المتوفاة زوجته إذا كان لديه أبناء ولو كانوا أكبر من ١٨ سنة.

وتابع الفضالة: وكان من ضمن الاقتراحات برغبة التي تقدمت بها الكتلة في هذا المجال مطالبة الحكومة بإنشاء مساكن للعمال الأجانب العزاب بعيداً عن المناطق السكنية، وإدراج الأسر المكونة من الأرامل والمطلقات وأسرهم ضمن المستفيدين من علاوة الغلاء، وقيام الحكومة بدراسة أسباب زيادة الطلاق في مملكة البحرين وإيجاد الحلول المناسبة لعلاجها، وإنشاء لجنة حكومية لبحث مشكلة ازدياد حالات الاعتداء على الأطفال ووضع استراتيجية لمعالجة هذه المشكلة ودراسة أسباب انتشارها والبواعث الداعية لبروزها في المجتمع، على أن يكون في عضوية هذه اللجنة ممثل عن كل من: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، المؤسسة العامة للشباب والرياضة، وزارة الصحة.